اقفال باب الترشيحات وفوز اول سيدة بمقعد بالتزكية

البحرينيات يعولن على التحالفات السياسية لتعزيز حضور النساء في البرلمان

■ المنامة ـ ا ف ب: تعول مرشحات من النساء بعد فوز لطيفة القعود اول امرأة بحرينية وأول نائب يصل الى البرلمان بالتزكية، على التحالفات السياسية لوصول اكثر من سيدة الى مجلس النواب البحريني الجديد.

وفي تصريح لوكالة فرانس برس اعتبرت المرشحة منيرة فخرو وهي استاذة جامعية وعضو جمعية العمل الوطني الديمقراطي (يسار وقوميين ومستقلين) ان «التحالفات السياسية عنصر مهم لتحقيق اختراق للنساء».

واضافت ان «التحالفات السياسية ستسهم في تحقيق اختراق للنساء لكن هذا يعتمد على المنطقة التي تتنافس فيها المرشحات من النساء. اختيار المنطقة مهم جدا لان الترشيح في المناطق المحافظة يقلل فرص الفوز حتى في ظل وجود التحالفات السياسية».

وتابعت ان «المدن المختلطة والمدن الجديدة وبعض مناطق العاصمة هي المناطق المناسبة للتنافس الانتخابي امام النساء».

ورأت ان «هذه المناطق مناسبة للنساء خصوصا اللواتي يخضن السباق بتحالفات سياسية، الان الاسلاميون تحالفوا ضدي لكنني مدعومة ايضا من تحالف سياسي بين المعارضة».

وتشير فخرو الى التحالف بين جمعية العمل الوطني الديموقراطي التي تنتمي اليها وجمعية الوفاق الوطني الاسلامية (التيار الرئيسي وسط الشيعة) حيث تعهد الامين العام للوفاق الشيخ علي سلمان بدعم فخرو التي تخوض منافسة قوية.

وتخوض فخرو الانتخابات مرشحة في احدى دوائر المحافظة الوسطى وهي من منطقة مختلطة السكان وتعد من اكبر المحافظات في الكثافة السكانية مع المحافظة الشمالية ذات الغالبية الشيعية.

ورأت فخرو وهي ناشطة سياسية مخضرمة فصلت من عملها في التسعينات بسبب نشاطها الاحتجاجي للمطالبة بعودة الحياة البرلمانية ان «التمويل عنصر مهم ايضا يمكن ان يرجح فوز النساء».

لكنها اضافت ان «التمويل عقبة اساسية تقف امام النساء اللواتي يفتقر معظمهن للتمويل الكافي».

من جهتها، اعتبرت رئيسة الاتحاد النسائي البحريني والمرشحة مريم الرويعي ان «التحالفات السياسية يمكن ان تسهم في فوز بعض المرشحات من النساء». لكنها رأت ان «نقص التمويل الفادح الذي تعاني منه المرشحات يمكن ان يقلل من فرص الفوز».

واضافت ان «التحالفات السياسية عنصر جديد يمكن ان يدفع بنساء اخريات للمجلس غير القعود لكن هناك عائقا اساسيا امام النساء هو التمويل»، مشيرة الى ان «مولي الحملات الانتخابية يترددون كثيرا في دعم النساء ويعلنون صراحة للنساء انهم لن يمولوهن لانهن نساء بالدرجة الاولى».

واعتبرت الرويعي التي تخوض الانتخابات في المحافظة الجنوبية ذات الغالبية السنية «على الرغم من ان المنطقة محافظة فان فرص الفوز امام المرشحات ماتزال قوية»، معبرة ان «تفاؤلها بوعي الناخبين».

واكدت الرويعي ان استخدام الاموال في الحملات الانتخابية «بات يتجه لخرق قواعد المنافسة الشريفة»، كما انتقدت «تجيير المنابر الدينية ضد النساء».

وقالت ان «هذه منافسة غير شريفة عندما يتم استخدام المنابر والدين ضد النساء. يروجون لاحاديث خارج سياقها التاريخي ويستخدمون العطايا للناخبين. النساء لا يملكن اموالا يغدقنها على الناخبين وهذا امر فيه خرق لقواعد المنافسة الشريفة».

وفي تصريح لوكالة فرانس برس، انحت المرشحة فوزية زينل باللائمة على منظمات المجتمع المدني التي رأت ان «دعمها للنساء ما زال اقل بكثير من التمني بوصول امرأة الى مواقع القرار».

وقالت ان «التوجهات الرسمية مازالت اقوى وهي العنصر الحاسم في وصول النساء الى البرلمان. منظمات المجتمع المدني تعلن انها تتمنى وصول امرأة لكنها لا تفعل ما فيه الكفاية. لو نظرنا الى قوائم الجمعيات السياسية والاهلية الاخرى فهي تكاد تخلو من المرشحات».

ورأت زينل وهي مسؤولة في تلفزيون البحرين وعضو جمعية الشفافية البحرينية ان «الجمعيات السياسية ما زالت تعول على الولاءات الحزبية والطائفية اكثر من تعويلها على الكفاءة عند اختيار النساء».

واتفقت المرشحات الثلاثة على ان مجلس النواب الجديد سيضم ثلاث سيدات على الاقل.

ومن بين 223 مرشحا للانتخابات هم اجمالي عدد المرشحين مع قفل باب الترشيح امس الاول هناك 18 سيدة بحرينية قررن خوض المعترك الانتخابي للتنافس على اربعين مقعدا في مجلس النواب.

ومن المقرر ان تجري الانتخابات البلدية والنيابية في 25 تشرين الثاني/نوفمبر.

ويتوقع ان تكون ساخنة خصوصا بعد ان قررت اربع جمعيات معارضة قاطعت انتخابات العام 2002 عزمها على المشاركة وخوض هذه الانتخابات.

وقد اقفلت مراكز الترشيح ابوابها للانتخابات البحرينية عند 23,00 بالتوقيت المحلي من مساء امس الاثنين (20,00 تغ)، في اليوم الاخير لعمليات الترشيح الذي سجل 24 مرشحا من بينهن سيدتان.

وقالت المتحدثة الرسمية لانتخابات 2006 عهدية احمد لوكالة ان العدد الاجمالي للمرشحين في الانتخابات النيابية في البحرين بلغ 220 مرشحا من بينهم 18 سيدة.

واضافت ان «اللجان الاشرافية الغت ثلاثة طلبات من اصل 223 اجمالي عدد الذين تقدموا بالترشيح ليبقى العدد النهائي للمرشحين 220 مرشحا».

واوضح ان «اسباب الالغاء تتراوح ما بين خطأ في البيانات وعدم بلوغ السن القانونية لاحد المرشحين وعدم وجود اسم مرشح آخر في كشوف الناخبين في دائرته».

واشارت احمد الى ان اعلى عدد من المرشحين سجل في المحافظة الوسطى (مختلطة) حيث بلغ عدد المرشحين 56 مرشحا، تليها المحافظة الشمالية (ذات الغالبية الشيعية) 50 مرشحا ومحافظة العاصمة 49 مرشحا والمحرق (ذات الغالبية السنية) 42 مرشحا واخيرا المحافظة الجنوبية (ذات الغالبية السنية) 23 مرشحا.

بحريني يطعن في قرار لجنة الانتخابات السماح للمجنسين حديثا بالتصويت في الانتخابات

■ المنامة ـ ا ف ب: اعلن موظف بحريني لوكالة فرانس برس انه تقدم بدعوى امام المحكمة يطعن فيها في قرار للجنة العليا للانتخابات في البحرين يسمح للمتجنسين حديثا بالتصويت في الانتخابات البلدية والتشريعية في 25 تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

وقال معاذ المشاري (37 عاما) وهو موظف حكومي وكاتب مقال غير منتظم انه تقدم بالدعوى امام المحكمة الكبرى المدنية (قضاء اداري)، موضحا ان «قانون مباشرة الحقوق السياسية لا يلغي قانون الجنسية مثلما ذهبت اليه اللجنة» حسب تعبيره.

واضاف «لدينا قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي صدر بعد تعديل الدستور في 2002 ولدينا قانون الجنسية الصادر في 1963 والذي ينص على عدم مشاركة المجنسين في الانتخابات الا بعد مرور عشر سنوات».

واشار الى ان «اللجنة تقول ان قانون مباشرة الحقوق السياسية ينسخ قانون الجنسية وهذا غير منطقي»، موضحا ان «المادة 131 الفقرة (ب) من الدستور تنص بشكل واضح على سريان كل القوانين الصادرة قبل اجتماع المجلس الوطني وهذا يشمل طبعا قانون الجنسية الصادر في 1963».

واوضح المشاري «القانون رقم 10 لعام 1973 بشأن احكام انتخاب المجلس الوطني نص صراحة على منع المجنسين من التصويت. قانون مباشرة الحقوق السياسية الغى هذا القانون لكنه سكت تماما عن موضوع تصويت المجنسين».

وتابع ان «اللجنة تعتقد ان هذا يدعم تفسيرهم لكنني ارى العكس».

ومن المقرر ان تعقد المحكمة أول جلسة لها للنظر في هذا الطعن في 31 تشرين الاول/اكتوبر وفق المشاري.

وكانت اللجنة العليا لسلامة الانتخابات والاستفتاء في البحرين اعلنت في 8 تشرين الاول/اكتوبر الجاري ان «من حق الحاصلين على الجنسية البحرينية حديثا المشاركة في الانتخابات المقبلة».

ونقلت صحيفة «الايام» البحرينية عن المحامي العام الاول في النيابة العامة عضو اللجنة العليا لسلامة الانتخابات عبدالرحمن السيد قوله «لا يوجد اي نص يمنع هؤلاء المجنسين من ممارسة حقهم السياسي كمواطنين».

واضاف ان «قانون مباشرة الحقوق السياسية ينسخ قانون الجنسية الذي يحظر مشاركة المجنسين في انتخابات المجالس المحلية قبل انقضاء عشر سنوات على تجنيسهم».

واشارت الى انه لا يوجد نص قانوني يمنع هؤلاء المجنسين من ممارسة حقهم السياسي كمواطنين.

وكانت جمعيات سياسية تتهم الحكومة بالقيام بعملية تجنيس لاغراض سياسية وانتخابية نظمت تظاهرة في 29 ايلول/سبتمبر الماضي شارك فيها الاف من البحرينيين للاحتجاج على التجنيس.

وتضم البحرين 650 الف نسمة بينهم عدد كبير من الاسيويين. ويعارض سكان البحرين الاصليون ومعظمهم من الشيعة سياسة التجنيس التي يرون انها تهدف الى تعديل التوازن الديمغرافي لصالح السنة الذين يحكمون البلاد.

ومن المقرر ان تجري الانتخابات النيابية والبلدية في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل وسط توقعات بان تكون ساخنة خصوصا بعد ان قررت اربع جمعيات معارضة قاطعت انتخابات 2002 المشاركة في هذا الاقتراع.

كوريا الشمالية تعتبر قرار مجلس الامن «اعلان حرب» والدول الكبرى تحذرها من تبعات تجربة نووية ثانية

■ عواصم ـ وكالات: اعلنت كوريا الشمالية امس الثلاثاء انها تعتبر قرار مجلس الامن الدولي الذي يفرض عقوبات عليها بمثابة «اعلان حرب»، في وقت بدأت واشنطن حملة دبلوماسية واسعة من اجل حث سيول وبكين على عدم التساهل في تطبيق التدابير المتخذة في حق بيونغ يانغ.

وقال ناطق باسم وزارة الخارجية الكورية الشمالية «لا حاجة الى القول بان قرار مجلس الامن الدولي لا يمكن ان يفسر الا بانه اعلان حرب على جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية، لانه يقوم على سيناريو الولايات المتحدة الساعي الى القضاء على النظام الاشتراكي على الطريقة الكورية المتمحور حول جماهير الشعب».

واثار هذا الاعلان الجديد رد فعل سريع من جانب الصين التي تعتبر اجمالا من حلفاء كوريا الشمالية الاوفياء.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ليو جيانشاو «اخذنا علما ببيان كوريا الشمالية حول القرار 1718، والاهم اليوم ان تمتنع كل الاطراف المعنية عن القيام باي شيء يمكن ان يزيد من التوتر».

من جهة ثانية، حذرت بيونغ يانغ من ان بلاده ستكون «بلا رحمة» ازاء اي دولة تنتهك سيادتها في اطار العقوبات التي فرضها مجلس الامن الدولي السبت.

وقال «كما اعلنا سابقا، سنتحمل مسؤوليتنا في نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. الا اننا سنوجه ضربات بلا رحمة ومن دون تردد الى كل من يحاول انتهاك سيادتنا وحقنا في الاستمرار بحجة تنفيذ قرار مجلس الامن»، حسبما اوردت وكالة الانباء الكورية الشمالية.

وينص القرار 1718 الصادر عن مجلس الامن على حظر وصول «الاسلحة والمعدات المتصلة بها» الى كوريا الشمالية ويدعو الدول الى «تفتيش كل شحنة متوجهة او قادمة من كوريا الشمالية».

واثار هذا البند مخاوف لدى الصين وكوريا الجنوبية من اندلاع نزاعات على نطاق واسع.

واعلنت الصين من جهة ثانية الثلاثاء انها «تطبق دائما وبجدية قرارات مجلس الامن، وهي لن تشذ عن القاعدة هذه المرة».

واضافت «من جهة، سنعمل وفق قوانيننا التجارية وتشريعاتنا الوطنية ومن جهة اخرى، سنأخذ بالاعتبار القرار 1718».

ويأتي بيان بيونغ يانغ في وقت تجددت المخاوف من اقدام كوريا الشمالية على تجربة نووية جديدة، بعد التقاط اشارات «مشبوهة».

وقال وزير الخارجية الياباني تارو اسو «تلقيت معلومات حول هذا الموضوع، ولكن لا يمكنني كشف التفاصيل».

ونقلت وكالة انباء «يونهاب» الكورية الجنوبية عن مسؤول حكومي قوله ان سيول كشفت اشارات مشبوهة، مشيرا الى انها قد تكون مجرد انشطة عسكرية لا علاقة لها باي تجربة.

وقال المسؤول رافضا الكشف عن هويته «نتوقع حصول اي شيء، الا اننا حذرون جدا عندما يتعلق الامر بتحليل معلومات مرتبطة بكوريا الشمالية».

وذكرت محطة التلفزة الامريكية «ان بي سي» ان اقمارا صناعية امريكية كشفت تحركات بشرية وآلية قرب موقع فجرت فيه بيونغ يانغ قنبلتها النووية الاولى في التاسع من تشرين الاول/اكتوبر.

الا ان مسؤولا في الاستخبارات الامريكية نفي وجود دليل على حصول تجربة وشيكة.

وحذرت بيونغ يانغ من انها قد تقوم بتجربة جديدة، مشيرة الى ان الامر يتوقف على موقف الولايات المتحدة.

وتأتي التكهنات حول احتمال حصول تجربة جديدة في وقت بدأت واشنطن حملة دبلوماسية تهدف الى تأمين التنفيذ الفعلي لعقوبات الامم المتحدة.

ووصل المفاوض الامريكي حول الملف النووي الكوري الشمالي كريستوفر هيل اليوم الثلاثاء الى سيول.

وقال ان «كوريا الشمالية ستدفع ثمنا باهظا جدا جدا لهذا النوع من السلوك غير المسؤول».

واضاف «ما يجب ان نقوم به، هو العمل بجد مع شركائنا وحلفائنا على تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي 1718».

وكان هيل زار طوكيو قبل سيول. وهدف زيارته الاعداد للقاء ثلاثي في عاصمة كوريا الجنوبية يضم وزراء خارجية الولايات المتحدة كوندوليزا رايس واليابان تارو اسو وكوريا الجنوبية بان كي مون، الامين العام المقبل للامم المتحدة.

وستزور رايس ايضا طوكيو وبكين.

واعلنت الاثنين ان هذه الحملة الدبلوماسية تهدف الى تذكير الدول المجاورة لكوريا الشمالية، لا سيما موسكو وبكين، بواجباتها»، محذرة اياها من ان ايران «تراقب» ردها على تحدي بيونغ يانغ.

ومن المتوقع ان يزور رئيس الوزراء الروسي ميكاييل فرادكوف سيول امس لاجراء محادثات مع الرئيس الكوري الجنوبي روه مو هيون.

و اعتبر البيت الابيض امس الثلاثاء انه من «المعقول» توقع اجراء كوريا الشمالية تجربة نووية ثانية وحذرها من ان القيام بمثل هذه التجربة «لن يكون امرا جيدا» له.

وقال المتحدث باسم البيت الابيض توني سنو امام الصحافيين «اذا عدتم الى ماضيهم، اعتقد ان من المعقول توقع ان تقوم حكومة كوريا الشمالية بما في وسعها لاختبار ارادة وتصميم ووحدة الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي وجهات اخرى معنية بالمفاوضات السداسية» حول الملف النووي الكوري الشمالي.

ووجهت فرنسا امس الثلاثاء «تحذيرا» مماثلا معلنة ان القيام بتجربة نووية ثانية سيدفع مجلس الامن الدولي الى «اتخاذ اجراءات جديدة» ضدها.

وقال جون باتيست ماتيي المتحدث باسم الخارجية الفرنسية «من البديهي ان قيام كوريا الشمالية بتجربة جديدة سيشكل تصرفا غير مسؤول بالمرة من قبل هذه الدولة ما سيزيد من عزلتها».

واضاف «في هذه الحالة سيكون على مجلس الامن الدولي اتخاذ اجراءات جديدة ضد كوريا الشمالية. وبشكل واضح جدا نحن نوجه تحذيرا لكوريا الشمالية بهذا الخصوص».

مقتل 6 اشخاص في اعمال عنف في جنوب تايلاند

■ ناراثيوات (تايلاند) ـ اف ب: اعلنت الشرطة التايلاندية امس الثلاثاء مقتل ستة اشخاص بايدي مسلحين يشتبه بانهم من المتمردين الانفصاليين في جنوب تايلاند المسلم حيث تصاعدت حدة اعمال العنف منذ 48 ساعة.

ومنذ مساء الاحد، قتل 13 شخصا في المحافظات الجنوبية الثلاثة ذات الغالبية المسلمة بالرغم من تصريحات قادة الانقلاب العسكري في تايلاند التي اكدت رغبة القيادة التايلاندية الجديدة في التفاوض مع المتمردين المسلمين.

وقتل المتمردون في هجومهم الاخير الثلاثاء شرطيا بعد ان اطلقوا النار على عناصر امن كانوا يتولون حراسة مصرف في محافظة يالا. وقتل الاشخاص الخمسة الآخرون في حوادث متفرقة نسبت الى المتمردين.

وقتل اكثر من 1500 شخص منذ اندلاع اعمال العنف في كانون الثاني/يناير 2004 في هذه المناطق المحاذية لماليزيا التي تضم اغلبية مسلمة بخلاف باقي مناطق تايلاند التي تضم اغلبية بوذية.

تدريبات على تفتيش سفن في الخليج في نهاية الشهر الجاري

■ واشنطن ـ اف ب: اعلن متحدث عسكري امريكي الاثنين ان الولايات المتحدة ستجري في نهاية تشرين الاول/اكتوبر تدريبات على عمليات تفتيش سفن في الخليج مع بريطانيا وفرنسا وايطاليا والبحرين.

وتتضمن هذه المناورات المتوقعة في 29 و30 تشرين الاول/اكتوبر تدريبات على تفتيش سفن تنقل شحنات يشتبه في انها اسلحة دمار شامل.

وتأتي هذه التدريبات في اعقاب صدور قرار مجلس الامن الدولي الذي يدعو الى التعاون على المستوى الدولي لمنع كوريا الشمالية من بيع او نقل تجهيزات وتكنولوجيات على علاقة باسلحة دمار شامل الى دول اخرى.

وبحسب المتحدث باسم الاسطول الخامس الامريكي في البحرين الكابتن كيفن اندال، فان التدريبات ستجري حول السفينة البريطانية «برامبلليف».

القوات البريطانية تنسحب من منطقة في الجنوب

«الاطلسي» يعلن مقتل بين 10 و15 من طالبان في عملية لقواته بافغانستان

مواطنون افغان افرجت عنهم باكستان من سجونها ينتظرون العبور الى بلادهم من جديد في نقطة حدودية بين البلدين

■ كابول ـ اف ب: اعلن حلف شمال الاطلسي ان بين عشرة عناصر الى خمسة عشر عنصرا في حركة طالبان بينهم قيادي محلي امس الثلاثاء قتلوا في جنوب افغانستان خلال عملية مشتركة لحلف شمال الاطلسي وقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة.

وقال بيان صادر عن القوة الدولية لاحلال الامن في افغانستان (ايساف) التابعة للاطلسي ان طائرات لقوات التحالف تدخلت قبل الفجر في عملية برية لايساف في ولاية اوروزغان.

واضاف ان الطائرات قتلت قياديا وبين عشرة الى 15 ناشطا في طالبان كانوا نفذوا هجمات ضد القوات الافغانية وقوات ايساف.

وتابع البيان «لم يصب اي مدني بجروح خلال العملية ولم يتضرر اي مبنى مجاور للمنزل المستهدف بفضل دقة الضربة الجوية».

وتسلم الحلف الاطلسي اعتبارا من نهاية ايلول/سبتمبر قيادة العمليات في جنوب افغانستان قبل ان يوسع نطاق عملياته شرقا لتشمل كل البلاد منذ بداية الاول من تشرين الاول/اكتوبر.

ولا يزال حوالى عشرة الاف عسكري امريكي بشكل اساسي يعملون في جنوب وشرق افغانستان، بموازاة قوة الاطلسي، في اطار قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة منذ خريف 2001.

الى ذلك اعلنت القوة الدولية المساعدة على احلال الامن في افغانستان امس الثلاثاء ان القوات البريطانية انسحبت من منطقة متنازع عليها في جنوب افغانستان بناء على طلب من السلطات المحلية. والانسحاب هو الاول من هذا النوع منذ انتشار حلف شمال الاطلسي بعد معارك عنيفة في هذه المنطقة من الجنوب الافغاني.

وقال المتحدث باسم ايساف لوكالة فرانس برس ان «الجيش البريطاني ينسحب من قلعة موسى بناء على رغبات الحاكم المحلي وبالاتفاق مع السلطات القبلية المحلية». واشار الى ان الانسحاب سيشمل 120 جنديا بريطانيا.

وذكر حاكم ولاية هلمند محمد داود ان الامر ليس نتيجة اتفاق مع حركة طالبان.

واوضح انه تم ايضا تغيير السلطات الادارية بناء على طلب من زعماء القبائل.

وقال لوكالة فرانس برس «يستمر العلم الافغاني مرتفعا» في قلعة موسى، مضيفا «ان مسؤول المنطقة الجديد موجود هنا، وقائد الشرطة الجديد موجود هنا ايضا مع عناصره».

وتابع «ليس هناك اي اتفاق مع طالبان، كل شيء يحصل بناء على طلب زعماء القبائل».

وتوصلت القوات البريطانية في نهاية ايلول/سبتمبر الى اتفاق مع زعماء القبائل تعهد هؤلاء بموجبه بمكافحة وجود طالبان في المنطقة على ان توقف القوات البريطانية عملياتها العسكرية.

وقال الجيش البريطاني ان هذا الاتفاق سمح بتراجع اعمال العنف في القطاع.

وقال المتحدث المدني باسم حلف شمال الاطلسي في كابول مارك ليتي لوكالة فرانس برس «ننظر بايجابية الى مبدأ ايجاد حلول قبلية».

واضاف ان «زعماء القبائل اشخاص اساسيون في المجتمع. اذا ساهموا في تحقيق جو اكثر سلما، فسيكون هذا الطريق الذي نريد اتباعه».

واوضحت وزارة الداخلية ان قلعة موسى ستكون احدى المناطق التي ستساند فيها شرطة قبلية قوات الشرطة. وقال المتحدث باسم الوزارة زماراي بشاري «اننا نجند عناصر في القرى وندربهم ونجهزهم، واكد زعماء القبائل انهم سيرسلون ابناءهم للانخراط في الشرطة».

ويشدد المسؤولون الافغان على ان هؤلاء سيبقون تحت سيطرة الحكومة، تخوفا من عودة الميليشيات.

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية «سيثبتون ان الحكومة المركزية تمثل السلطة».

وشهدت ولايات قلعة موسى ونوزاد وسانغين شمال ولاية هلمند حيث ينتشر العدد الاساسي من الجنود البريطانيين في افغانستان معارك عنيفة استمرت اسابيع في بداية الصيف.

قتيل وحوالي مئة جريح في حادث اصطدام قطاري انفاق في روما

■ روما ـ اف ب: تسبب حادث الاصطدام بين قطاري انفاق في وسط روما صباح امس الثلاثاء في مقتل شخص واحد واصابة حوالى مئة شخص آخر بجروح اصابات بعضهم بالغة، بحسب فرق الاطفاء والشرطة التي صححت حصيلة سابقة تحدث عن قتيلين.

وكانت حصيلة سابقة اشارت الى مقتل شخصين.

وقال مركز الشرطة لوكالة فرانس برس «بحسب معلوماتنا، لدينا قتيل واحد حتى الآن، هي امرأة شابة».

وافادت فرق الاطفاء لفرانس برس ان الحادث تسبب «بمقتل شخص» وان «خمسة اشخاص مصابون اصابات خطيرة»، وان عدد الجرحى بلغ حوالى مئة.

وافيد ان هناك فرنسيين اثنين بين الجرحى. وانتهت عمليات الانقاذ قرابة الساعة 9,00 ت غ.

وافادت الشهادات الاولى ان قطارا كان متوقفا في محطة تيرميني عندما صدمه القطار الثاني من الخلف قرابة الساعة 7,30 ت غ.

واشار شهود عيان الى ان سبب الحادث عدم احترام سائق القطار الذي صدم القطار الاخر، للضوء الاحمر.

واوقفت الحركة على الخط الذي وقع عليه الحادث والذي يعتبر من اكثر الخطوط استخداما في مترو الانفاق في روما. وقال شهود ان القطار الذي صدم القطار المتوقف وضع حديثا قيد العمل وهو من صنع اسباني.

بدء اجتماع مجلس السلام والامن التابع للاتحاد الافريقي حول ساحل العاج

اديس ابابا ـ اف ب: بدأ مجلس الامن والسلام التابع للاتحاد الافريقي صباح امس الثلاثاء اجتماعا للبحث في ازمة ساحل العاج في مقر الاتحاد في اديس ابابا وفي حضور رئيس ساحل العاج لوران غباغبو، بحسب ما افاد صحافي في وكالة فرانس برس.

ويشارك في اجتماع مجلس الامن والسلام الذي يضم 15 عضوا، رؤساء ثماني دول على الاقل الى جانب غباغبو ورئيس وزراء ساحل العاج تشارلز كونان باني. ومن المقرر ان يدرس المجتمعون التوصيات التي صدرت عن المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وذلك قبل انتهاء المرحلة الانتقالية التي حددها المجتمع الدولي في 31 تشرين الاول/اكتوبر.

وحدد المجتمع الدولي فترة انتقالية من 12 شهرا كحد اقصى لتنظيم انتخابات رئاسية جديدة، بينما زود رئيس الحكومة الانتقالي بصلاحيات واسعة لتنظيم هذه الانتخابات.

الا ان العراقيل حالت دون حصول العملية الانتخابية قبل الموعد المحدد.

وانقسمت ساحل العاج منذ محاولة الانقلاب الفاشلة ضد غباغبو في ايلول/سبتمبر 2002، الى جزأين: شمالي تحت سيطرة القوات الجديدة، وجنوبي لا يزال يسيطر عليه غباغبو.

وعقدت المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا اجتماعا استثنائيا حول ملف ساحل العاج في السادس من تشرين الاول/اكتوبر في ابوجا اوصى بتمديد ولاية غباغبو وولاية كونان سنة اخرى.

وجاء في الوثيقة النهائية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا التي احيلت الى الاتحاد الافريقي وحصلت وكالة فرانس برس على نسخة منها توصية بـ«حصول رئيس الوزراء على السلطة الضرورية على القوات الدفاعية والامنية التي تسمح له بتنفيذ المهام الموكلة اليه»، مشيرة الى ان في امكان الحكومة «في كل الحالات اتخاذ قرارات عبر المراسيم».

كما تدعو المجموعة الاتحاد الى تنفيذ عملية نزع سلاح متمردي القوات الجديدة التي تسيطر على الجزء الشمالي من البلاد والميليشيات الموالية لغباغبو.

محكمة باكستانية تصدر حكما بالافراج عن زعيم «عسكر طيبة»

■ لاهور (باكستان) ـ رويترز: قال محامي مؤسس جماعة اسلامية محظورة القت الهند باللوم عليها في انفجارات قطارات في مومباي في تموز/يوليو ان محكمة باكستانية أصدرت حكما امس الثلاثاء بالافراج عن موكله.

ووضع حافظ محمد سعيد مؤسس والزعيم السابق لجماعة «عسكر طيبة» المتشددة رهن الاقامة الجبرية في مدينة لاهور في اب/اغسطس قبل وقت قصير من كلمة كان من المقرر أن يلقيها أمام اجتماع حاشد.

وأفرج عن سعيد في 28 اب/اغسطس بناء على تعليمات من محكمة لاهور العليا ولكن أعيد القبض عليه على الفور وفقا لقانون الامن العام الذي يسمح للسلطات باعتقال أي أحد دون محاكمة لمدة تصل الى ثلاثة شهور.

وقال المحامي نذير أحمد غازي لرويترز «قالت المحكمة أن اعتقال حافظ سعيد ضد القانون والدستور وانه يجب أن يفرج عنه على الفور».

وما زال سعيد رهن الاقامة الجبرية في لاهور ولكن أحد مساعديه قال انه يأمل أن يفرج عنه في وقت لاحق من امس.

وأسس سعيد جماعة عسكر طيبة في بداية التسعينات ولكنه استقال من منصبه كزعيم بعد أيام من اتهام الهند للجماعة بالتورط في الهجوم على البرلمان الهندي في كانون الاول/ديسمبر عام 2001 والذي وضع باكستان والهند على شفا حرب.

واتهمت الشرطة الهندية عسكر طيبة والاستخبارات العسكرية الباكستانية بالتورط في التفجيرات التي تعرضت لها قطارات ضواحي في مومباي في 11 تموز/يوليو وأسفرت عن سقوط 186 قتيلا واصابة المئات. ورفضت كل من باكستان وعسكر طيبة هذه التهمة.

وحظرت باكستان جماعة «عسكر طيبة» في كانون الثاني/يناير عام 2002. وأصبح سعيد بعد ذلك رئيس جماعة الدعوة الخيرية التي وصفتها الولايات المتحدة بأنها منظمة ارهابية في ابريل نيسان بسبب علاقاتها مع «عسكر طيبة».

وضعت باكستان اسم جماعة الدعوة ضمن قائمة المنظمات الارهابية ولكنها لم تحظرها.

ورحبت جماعة الدعوة بحكم المحكمة ووصفته بأنه «انتصار للحق».

وقال متحدث باسم الجماعة «اعتقل حافظ سعيد تحت ضغط من الهند. يجب أن تمنحنا الحكومة فرصة الرد على الاتهامات الهندية بدلا من اتخاذ اجراء ضدنا».